



ضمير الفصل والشأن في الجملة العربية

د. سالم خليفه حسين*

عندما تذكر المعارف يأتي الضمير في مقدمتها⁽¹⁾، والضمائر منها ما يدل على المتكلم ك(أنا) أو للمتكلم مع غيره ك(نحن)، ومنها ما يدل على المخاطب وهو (أنت) أو المخاطبة وهو (أنتِ)، و(أتما) للثنيين، و(أنتم) للمخاطبين الذكور، و(أنتن) للإناث، ومنها ما يقصد به الغائب أو الغائبة، أو الغائبان أو الغائبتان أو الغائبون أو الغائبات، وهي (هو، وهي، هما، وهم، وهن)، هذه هي ضمائر الرفع المنفصلة، ومنها ضمائر النصب المنفصلة ك(إياي، وإياك وإياكم... إلخ)، ومنها ضمائر الرفع والنصب المتصلة، ك(نا، والتاء، وتما، وتم، وتن، والألف، والواو)، ولسنا بصدد هذه التفصيلات، وما يهمنا هو استعمال بعض هذه الضمائر للفصل أو لتعظيم الشأن.

ويمكن القول: إن القاسم المشترك بين ضمير الفصل وضمير الشأن هو أن فائدة كل منهما تتضح في ما بعده؛ فضمير الفصل يبين أن ما بعده خيراً لا نعتاً،

* الجامعة الأسمرية.

1- اختلف النحويون في ذلك فذهب بعض النحويين إلى أن الاسم المضممر أعرف المعارف، ثم الاسم العلم، ثم الاسم المبهم، ثم ما فيه الألف واللام، وأعرف الضمائر ضمير المتكلم؛ لأنه لا يشاركه فيه غيره ولا يقع فيه التباس بخلاف غيره من سائر المعارف والذي يدل على أن الضمائر أعرف المعارف أنها لا تفتقر إلى أن توصف كغيرها من المعارف، وهو قول سيبويه. ينظر أسرار العربية: 302.

وضمير الشأن يبيّن أن ما بعده تفسيراً له ومفخماً، وقد جمعت هذين الضميرين في هذه المقالة؛ لأنه قد تلبس دلالة وإعراب كل منهما على بعض طلبة العلم، ودراستهما يتضح الفرق -أيضاً- بينهما وبين سائر الضمائر.

وتكمن أهمية هذا الموضوع في أنه يقدم دراسة تطبيقية لهذين الضميرين من خلال شواهد فصيحة من الذكر الحكيم وغيره يتم من خلالها معرفة تراكيب الجملة العربية المصحوبة بهما، والدلالة التي تصحب المعنى معهما، ومن نافلة القول أن وجودهما في الجملة له أثر مهم في أداء معنى جديد لا يمكن أن يكون بدونهما، وعلى هذين الأساسين يكون البحث قد جمع بين رؤية بعض النحاة التي ترى أن التركيب هو الأساس في دراسة النحو العربي، وبين رؤية الجرجاني ومن وافقه التي تجعل المعنى أساساً لفهم أي تركيب نحوي، ولتحقيق هذه الغاية سأتكلم على الضمير لغة واصطلاحاً، ثم يأتي الكلام على ضمير الفصل وسبب تسميته بذلك، ومواقفه، وأغراضه في الجملة، ثم أتناول تراكيبه بالتحليل بعد سوقها في أنماط مفصلة بشواهد تمثل كل نمط، ثم أتبع ذلك بالحديث على ضمير الشأن، وسبب تسميته بهذا الاسم، وصيغته اللازمة في الاستعمال، وفائدته في الجملة، ثم أتكلم على الحالات التي يأتي عليها في الجملة من خلال ذكر أنماطه وتحليلها تحليلاً يظهر مواقع وروده ودلالته في الجملة، وأختم بخلاصة للنتائج المستفادة من هذه الدراسة، التي يتضح من خلالها أثر ضميري الفصل والشأن في الجمل العربية، وفيها نخلص إلى مقارنة يتضح الفرق منها بين ضمير الفصل والشأن والغائب فضلاً عن ذكر المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها.

الضمير لغة

الضمير والمضمر مصطلحان بصريان، والكوفيون يقولون المكني والكنائية. والضمير والمضمر وصفان مشتقان من مادة (ضمر). والضمير على وزن (فعليل) على معنى مفعول والضمير السرّ وداخل الخاطر وأضمره أي: أخفاه والهوى المضمر: المخفي أضمرته الأرض أي غيبته بموت أو بسفر، وضمير وجهه: انضمت جلده هزالاً. وتقول أضمرت صرف الحرف إذا كان متحركاً فأسكنته،

والجمع الضمائر⁽²⁾.

ومنه قول الكفوي: «الضمير في اللغة المستور (فعليل) بمعنى (مفعول) أطلق على العقل لكونه مستوراً عن الحواس»⁽³⁾.

ومن هذه المعاني يتضح أن كلمة الضمير والمضممر تدور حول معنى الخفاء أو الاستتار والضالة والهزال وهي معاني متقاربة تعبر عن الخفاء في بعض أجزاء الشيء وزوالها عن حالها.

الضمير اصطلاحاً

يعرف الضمير اصطلاحاً بأنه: «اسم كني به عن متكلم أو مخاطب أو غائب تقدم ذكره بوجه ما»⁽⁴⁾ ومن هذا التعريف تتضح الصلة الوثيقة بين المعنى اللغوي والاصطلاح، وقد ذكر ابن هشام هذه العلاقة قائلاً: «وإنما سمي مضمراً من قولهم أضمرت الشيء إذا سترته وأخفيت، ومنه قولهم أضمرت الشيء في نفسي، أو من الضمور وهو الهزال؛ لأنه في الغالب قليل الحروف، ثم تلك الحروف الموضوع له أغلبها مهموسة وهي التاء، والكاف والهاء، والهمس هو الصوت الخفي»⁽⁵⁾، وابن هشام بهذا التحليل يختزل الخفاء، في البنية وهي قلة الحروف، وفي صفة المحرج حيث يري أن حروف الضمائر مهموسة والهمس خفاء للصوت.

وتتعدد أنواع الضمير وتقسيماته، ومن ذلك تقسيمه بحسب استقلاله وعدمه⁽⁶⁾، فمنه المتصل ومنه المنفصل، وذكر الرضي أن الأول هو الأصل، يقول: «اعلم أن أصل الضمائر: المتصل المستتر، لأنه أخصر، ثم المتصل البارز عند خوف اللبس بالاستتار، لكونه أخصر من المنفصل، ثم المنفصل عند تعذر

2- تنظر هذه المعاني تحت مادة (ضممر) في معجم العين، ولسام العرب، والقاموس المحيط.

3- الكليات: 571.

4- كشاف اصطلاحات العلوم والفنون 1/219.

5- شرح شذور الذهب: 152. تحقيق: حنا الفاخوري، دار الجيل بيروت ط 1 1988م.

6- ينظر النحو الوافي 1/219.

الاتصال، فلا يقال: ضرب أنا، لأن (ضربت) مثله معنى وأخصر منه لفظاً⁽⁷⁾.

والمتصل هو غير المستقل نطقاً وكتابة ويجب اتصاله بالعامل ولا يتقدم عليه، ومنه البارز والمستتر، فأما البارز هو ماله صورة في اللفظ حقيقة نحو التاء والهاء في (أكرمته)، أو حكماً كالضمير المتصل المحذوف من اللفظ جوازاً، نحو (جاء الذي ضربت)، وأما المستتر فلا يمكن النطق به ولقصد التقريب على المتعلمين يستعيرون الضمير المنفصل جوازاً فيقولون مستتر جوازاً تقديره هو، أو مستتر وجوباً تقديره: أنا أو أنت⁽⁸⁾.

والمنفصل هو المستقل نطقاً وكتابة ولا يتصل بالعامل⁽⁹⁾، ويأتي الضمير كما سبقت الإشارة دالاً على المفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث المتكلم والمخاطب والغائب. وما يهنا في هذه المقالة هو ضمير الفصل وضمير الشأن.

أولاً: ضمير الفصل

اختلف النحاة في تسمية هذا الضمير كما اختلفوا في نوعه وموقعه، فالبصريون يسمونه فصلاً؛ لأنه يفصل بين النعت والخبر، ويسميه الكوفيون عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في تأدية المعنى المراد، وقيل هو حرف وقيل اسم لا محل له من الإعراب، وهذا رأي البصريين، وقيل محله محل ما قبله وهذا رأي بعض الكوفيين، ومنهم من قال بأن محله محل ما بعده⁽¹⁰⁾.

ويمكن الجمع بين رأي البصريين والكوفيين في أن كلاً منهما يرى أن هذا الضمير أداة يعرف بها أن ما بعده خبراً لا صفة، وأن خلافتهم في محله الإعرابي هو خلاف تنظيري لا يترتب عليه أثر ظاهري في الضمير؛ لأن الضمائر كلها مبنية، والمبني لا تظهر عليه حركات الإعراب.

والمتفق عليه بين النحاة أن هذا الضمير، يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله

7- شرح الرضي على الكافية 427/2.

8- ينظر كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل 95/1، والنحو الوافي 219/1، 220.

9- ينظر النحو الوافي 219/1.

10- ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف: مسألة الزنبورية 705/2، ومغني اللبيب 644/1، 645.

مبتدأ وخبر، نحو: (زيد هو القائم)، و(إن زيداً هو القائم)، واشترط بعضهم أيضاً أن يقع بين معرفتين، نحو: (إن زيداً هو المنطلق)، أو أولهما معرفة وثانيهما كالمعرفة في عدم قبول أداة التعريف كأفعل التفضيل المقترن بمن، نحو (محمد هو أفضل من عمرو)، وأن يكون ضمير الفصل على صيغة ضمير الرفع، وأن يطابق ما قبله في الغيبة والحضور، وفي الإفراد أو التثنية أو الجمع. وجوز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها وخرج عليه قراءة ﴿قَالَ يَنْقُورُ هُنُوْلَاءِ بِنَاتِي هُنَّ أَظْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: 78] أظهر (بالنصب)⁽¹¹⁾. وتبع الجرجاني أبو البقاء⁽¹²⁾ فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُوا لِيَكْ هُوَ يُؤْتِرُ﴾ [فاطر: 10].

وجاز أن يقع الفصل بين المعرفة والمضارع لشبهه بالمعرف باللام في عدم دخول اللام فيه، بل جيز في الماضي أيضاً⁽¹³⁾، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَلَعِيَا﴾ [النجم: 44].

وقد ذكر النحاة أغراضاً وفوائد لضمير الفصل في الجملة، قال سيبويه في باب ما يكون فيه هو، وأنت وأنا، ونحن، وأخواتهن فصلاً: «اعلم أنهن لا يكنّ فصلاً إلا في الفعل، ولا يكن كذلك إلا في كل فعل الاسم بعده بمنزلته في حال الابتداء، واحتياجه إلى ما بعده كاحتياجه إليه في الابتداء. فجاز هنا في هذه الأفعال التي الأسماء بعدها بمنزلتها في الابتداء، إعلماً بأنه قد فصل الاسم، وأنه فيما ينتظر المحذت عنه، ويتوقّعه منه، مما لا بد له أن يذكره للمحذت، لأنك إذا ابتدأت فقد وجب عليك مذکور بعد المبتدأ لا بد منه، وإلا فسد الكلام ولم يسغ لك، فكانه ذكر (هو) ليستدل المحذت أن ما بعد الاسم ما يخرج مما وجب عليه، وأن ما بعد الاسم ليس منه. هنا تفسير الخليل»⁽¹⁴⁾.

ويفهم من قول سيبويه غرض مهم وفائدة مقصودة لضمير الفصل به يعرف أن ما بعده خبراً وليس تابعاً ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَدَا لَهُوَ الْقَصَصُ

11- ينظر مغني اللبيب 641/1، وجمع الهوامع 276/1.

12- مغني اللبيب 641/1.

13- الكليات: 1016.

14- كتاب سيبويه 389/2.

الْحَقُّ ﴿ [آل عمران: 62] فلولا وجود الضمير هنا لاحتمل أن يكون القصص بدلاً والحق خبراً، ولكن بهذا الضمير ارتفع هذا الاحتمال، وبنا يكون ضمير الفصل قد حدد المسند ووجه الفكر لاحتمال واحد.

ومن فوائد ضمير الفصل أيضاً التأكيد، ولهذا سماه بعض الكوفيين دعامة لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد⁽¹⁵⁾، وذكر البلاغيون فائدة أخرى لضمير الفصل، يقول القزويني: «وأما توسط الفصل بينه وبين المسند إليه فلتخصه به، كقولك: زيد هو المنطلق، أو هو أفضل من عمرو، أو هو خير منه، أو هو يذهب»⁽¹⁶⁾.

ويلاحظ أن الزمخشري ذكر هذه الأغراض الثلاثة في سياق حديثه على تفسير قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ يقول: «(هم) فصل وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر، لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره»⁽¹⁷⁾، ويرى السامرائي أن الاختصاص جاء من التعريف لا من ضمير الفصل، وإنما جاء الضمير لتوكيد الاختصاص الموجود⁽¹⁸⁾، وأرى أن هذا رأي سديد، وبهذا الرأي يتضح الفرق بين قولك هذا هو صديقك وهذا صديقك، فالأول يفيد قصراً حقيقياً، والثاني يحتمل الإخبار دون القصر.

وعلى هذا يمكن تحليل وصياغة الجملة العربية المصحوبة بضمير الفصل من خلال استقراء نماذج آيات الذكر الحكيم في الأنماط الآتية:

النمط الأول: مبتدأ معرفة + ضمير الفصل + الخبر معرفة

ومن شواهد هذا النمط قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 157] وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾ [النحل: 105].

هذا التركيب في هاتين الآيتين يعدُّ من الصور القياسية الثابتة لمجيء ضمير

15- ينظر مغني اللبيب 1/645، والنحو الوافي 1/245.

16- الإيضاح في علوم البلاغة: 55، 56.

17- الكشاف 1/85.

18- ينظر معاني النحو 1/47.

الفصل، وذلك في الأصل يكون حين يقع ضمير الفصل بعد مبتدأ بلا ناسخ أو منصوب بفعل قلب بشرط كونه معرفة غير ضمير، وكون خبره ذا لام تعريف، صالحاً لوصف المبتدأ به⁽¹⁹⁾. ويلاحظ أن التركيب في الآيتين يتكون من مبتدأ اسم إشارة دال على البعد (أولئك) وتختلف دلالاته في الآيتين، ففي الأولى يفيد التعظيم إشارة إلى بعد المنزلة وهو يعود على الصَّابرين، وفي الثانية يفيد التحقير ويقدر بالبعد بعده في الانحدار والانحطاط في المنزلة⁽²⁰⁾، وهو يعود على الكافرين، ثم ضمير فصل (هم) وقع بين مبتدأ معرفة وخبر كذلك.

كما يلاحظ أن الجملتين المصحوبتين بضمير الفصل قد جاءتا جملة اسمية خبرية مثبتة وقع التركيز فيهما على المشار إليه فيهما، فهو مائل في اسم الإشارة ﴿أُولَئِكَ﴾، أي الصابرون في الأولى والكافرون في الثانية، وكنا مائل في ضمير الفصل (هم)، ومائل في ﴿الْمُهْتَدُونَ﴾، و﴿الْكَاذِبُونَ﴾، ومجىء الجملتين اسميتين يفيد أن نيل صفة الاهتداء في الآية الأولى متحققة وثابتة ومؤكدة لكل صابر في كل حين، وكنا صفة الكذب تطلق على الذين لا يؤمنون في كل زمان، وقد تضافرت عدد من العناصر اللغوية لأداء هذا المعنى هي: اسمية الجملة، وضمير الفصل وتعريف الخبر، ويمكن القول هنا إن ضمير الفصل عنصر مهم لتأكيد نسبة المسند إلى المسند إليه، وهنا ما يجعله يضيف مهمة أخرى غير وظيفته الأساسية التي حددها أغلب النحاة والتي صرح بها الرضي في قوله: «فالغرض من الفصل في الأصل فصل الخبر عن النعت»⁽²¹⁾.

وهذا مناسب ينطبق على ما يقع فيه اللبس بين الخبر والنعت كهاتين الآيتين، ولكن يضعف هنا القول استعمال الفصل فيما لا يحتمل أن يكون نعتاً، وقد ناقش ابن يعيش هذه الفكرة قائلاً: «فإن قيل: إذا كان الغرض بالفصل إنما الفرق بين النعت والخبر، فما باله جاء فيما لا لبس فيه، نحو قوله تعالى: ﴿وَكَفَّأ نَحْنُ الْوَرِثَةَ﴾ [القصص: 58] ... ولا لبس في ذلك؛ لأن المضمورات لا توصف،

19- شرح الرضي على الكافية/2/457.

20- ينظر معاني النحو/1/84، 85.

21- ينظر شرح الرضي على الكافية/2/457.

فالجواب أن هذا هو الأصل أن لا يقع الفصل إلا بعد الاسم الظاهر مما يوصف فلما ثبت هذا الحكم للظاهر أجرى الضمير مجراه»⁽²²⁾، وعلى هذا فيرى الباحث أن رصد دلالة ضمير الفصل في غرض واحد فيه تضيق من النحاق، وأن الجامع بين الشواهد الوارد فيها ضمير الفصل حيث لا لبس للخبر مع النعت، وبين الشواهد التي يقع فيها اللبس هو تناسبها مع فكرة التوكيد لتقوية المعنى التي يؤديها الفصل في التركيب.

والتعريف في الخبرين أفاد تخصيص النسبة، وقد أشار الجرجاني إلى بعض الأغراض المتحصلة والفوائد المجتباء من الخبر المعرف بالألف واللام، ومنها: «أن تقصر جنس المعنى على المخبر عنه لقصدك المبالغة، وذلك قولك: (زيد هو الجواد)... تريد أنه الكامل إلا أنك تخرج الكلام في صورة توهم أن الجود أو الشجاعة لم توجد إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال»⁽²³⁾.

وضمير الفصل أفاد توكيد التخصيص، وأغلب الظن أن توكيد التخصيص والقصر في الآيتين ليس على سبيل الحقيقة بل على جهة المبالغة في الآية الأولى؛ لأن الاهتمام ليس مقصوداً على المشار إليهم، وهم الصابرون على المصائب، والكذب ليس مقصوداً على الكافرين، بل على جهة معنى الكمال، «أي أولئك هم الكاذبون على الحقيقة، الكاملون في الكذب؛ لأن تكذيب آيات الله أعظم تكذيبه أو أولئك هم الذين عادتهم الكذب، لا يباليون به في كل شيء، لا تحجبهم عنه مروءة ولادين»⁽²⁴⁾، وعلى هذا فالجملتان اكتسبتا معنى جديداً بالفصل؛ حيث ارتفع احتمال أن يكون الاسم المعرف صفة وأكد معنى التخصيص، ومعناه: إيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره⁽²⁵⁾، وفيه ملمح واضح للربط بين المبتدأ والخبر وأشار إلى مهمة الربط (براجشتراسر) حيث يرى أن ضمير

22- شرح المفصل/3/111

23- دلائل الإعجاز: 179.

24- الكشاف/2/593.

25- نفسه 1/85.

الفصل وسيلة قديمة شائعة في الربط بين المبتدأ والخبر في اللغات السامية، بل هو أقدم من الربط بأفعال الكينونة⁽²⁶⁾.

والدلالة الزمنية للجملة الثبوت والاستمرار، ومن هذا النمط بصيغة المفردة الغائبة قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: 40].

النمط الثاني: (إن) + اسمها + اللام + ضمير الفصل + الخبر معرفة

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿فَرَجَعُوا إِلَىٰ أَنفُسِهِمْ فَقَالُوا إِنَّكُمْ أَنْتُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [الأنبياء: 64]، وقوله: ﴿وَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: 39]، وقوله: ﴿وَمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهُمُ وَعِبٌّ وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: 64]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ﴾ [البقرة: 120].

يلاحظ على الجمل المصحوبة بضمائر الفصل في هذه الآيات أنها مصدرية بحرف تقييد يفيد التوكيد، ويقوي النسبة الموجهة للمسند إليه، وكذا اللام في الآية الثانية، ويذكر البصريون أن (إن) لتوكيد النسبة بين ركني الإسناد فهي لتوكيد الجملة بأسرها⁽²⁷⁾، كما يلاحظ أن اسم (إن) وخبرها في هذه الآيات ازدادا اتساقاً بدخول (إن) وبضمير الفصل وكذا بلام التوكيد في الآية الثانية، وهذا يتناسب مع طبيعة العلاقة المائلة بين المبتدأ والخبر المعرفتين الذي يساوي كل منهما الآخر في المعنى تماهيا فهما شيء واحد، فـ(أنتم) في هذا السياق المؤكد تكافئ (الظالمين) كما أن المسند هنا هو عين المسند إليه في المعنى، وكذا في بقية الآيات. ولا شك أن طرفي الخطاب في سياق الآية الأولى كانا العامل الأهم في نسج هذا التركيب، فالمرسل وهو إبراهيم عليه السلام هدفه من محاوره خصومه أن يقنعهم بأهمية مراجعتهم لأنفسهم، فلما حصل ذلك من المتلقين وصلوا إلى قناعة يصعب قبولها قبل هذه المراجعة لذلك ناسب المقام أن يأتي على هذا الحد من التوسع الأفقي في المؤكدات.

26- التطور النحوي: 136.

27- همع الهوامع/140.

ولا عجب أن تأتي دعوة الباحث إلى إدراج دراسة ضمير الفصل ضمن مفردات أسلوب التوكيد بدلاً من دراسته في باب المعرفة والنكرة أو دراسته في باب المبتدأ والخبر، أو في باب النواسخ.

كما يلاحظ اختلاف الضمائر في الآيات تبعاً لما يناسب ما قبله، فالجملة الأولى موجهة للمخاطبين فناسب أن يزت بضمير الفصل (أنتم)، الذي يدل على الجماعة المخاطبة، وفي الآية الثانية يلاحظ أن المقام مقام غيبة فناسب استعمال الضمير (هي) الدال على المفردة الغائبة، وكذا في الثالثة إلا أن ضمير الفصل مسبوق بلام الابتداء، وهو من المواضع التي تتصل بها لام الابتداء، وناسب استعمال ضمير الفصل (هو) الدال على المفرد الغائب في الآية الأخيرة؛ لأن الحديث عن الغائب.

إن ضمير الفصل في هذه الآيات أدى دوراً رئيساً في إظهار صفة نسبة المسند إلى المسند إليه وتوكيدها إلى جوار العناصر اللغوية الأخرى، فقد جاء متصلاً بركني الجملة بالقوة نفسها. فد(أنتم) في الآية الأولى، وكذا بقية ضمائر الفصل في الآيات الأخرى حاضر في (إنكم)، و(أنتم) حاضر في (الظالمين). ولعل قوة اتصال ضمير الفصل تركيبياً ودلالياً بما قبله (المبتدأ أو ما أصله المبتدأ) وقوة اتصاله بما بعده (الخبر أو ما أصله الخبر) هي الخصيصة التي جعلت الفراء والكسائي يختلفان في الإجابة عن: هل ضمير الفصل يعرب إعراب ما قبله أم إعراب ما بعده؟⁽²⁸⁾

وهذا النمط أي وقوع ضمير الفصل بين اسم (إن) وخبرها من المواضع المتفق عليها بين النحاة، فوقوعه بين ما أصله المبتدأ والخبر محل اتفاق، إلا أن بعضهم يرى أن الصورة القياسية تقتضي مجيء المبتدأ والخبر أو ما أصلهما كذلك بعد دخول النواسخ اللذين يتوسطهما ضمير الفصل، اسمين ظاهرين معرفتين في حين لا يرى بعضهم ذلك بل يمكن أن يكون المسند إليه ضميراً، كما في الآية الأولى وفي هذه الحالة يكون ما بعد ضمير الفصل خبراً ولا يحتمل أن

28- ينظر الإنصاف المسألة 100، 706/1.

يكون نعتاً إذا لم يذكر ضمير الفصل؛ لأن الضمائر لا تنعت كما يقول النحاة⁽²⁹⁾.
 وهذا النمط لا تختلف دلالاته عن النمط السابق في توكيد اختصاص النسبة
 إلا أن الجملة في مدلولها العام أكثر توكيداً لأنها مسبوقه بحرف توكيد.
 كما يلاحظ على الآيات السابقة أن الخبر معرف بأل، ويأتي معرفاً بالإضافة
 ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ
 اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُمْ خَيْرُ الرَّزُقِينَ﴾ [الحج: 58].
 يلاحظ أن خبر (إن) هنا اكتسب تعريفه من الإضافة إلى معرفة والإضافة
 في كل محضة، «والظاهر أن ﴿خَيْرُ الرَّزُقِينَ﴾ أفعال تفضيل، والتفاوت أنه
 تعالى مختص بأن يرزق بما لا يقدر عليه غيره تعالى، وبأنه الأصل في الرزق
 وغيره إنما يرزق بماله من الرزق من جهة الله»⁽³⁰⁾. أما الإضافة في قوله: ﴿إِنَّ هَذَا
 لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: 95].
 فقيل: هو من إضافة المترادفين على سبيل المبالغة، كما تقول: هذا يقين
 اليقين وصواب الصواب، بمعنى أنها نهاية في ذلك، فهما بمعنى واحد أضيف على
 سبيل المبالغة. وقيل: هو من إضافة الموصوف إلى صفته جعل الحق مبانياً لليقين،
 أي الثابت المتيقن⁽³¹⁾. وعلى أي حال فالإضافة في الآية الأولى محضة تفيد
 التعريف، وفي الثانية إذا كان المضاف بمعنى اسم الفاعل فلا تفيد تعريفاً ولا
 تخصيصاً⁽³²⁾، وعلى هذا فهي مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ﴾ [المائدة:
 116] أي أن الإضافة محضة؛ لأن المضاف (هـ) من صيغ المبالغة، ومعلوم أن
 إضافة صيغ المبالغة وإضافة الصفة المشبهة مطلقاً إلى معمولها من باب الإضافة
 غير المحضة⁽³³⁾.

29- ينظر شرح المفصل 2/329.

30- البحر المحيط 6/354.

31- نفسه 8/215.

32- ينظر معاني النحو 3/113.

33- نفسه 3/113.

النمط الثالث: (إن) + اسمها + ضمير الفصل + الخبر معرفة + نعت

﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ﴾ [آل عمران: 16] ﴿لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنَّ لِلَّهِ لَهُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الحج: 64].

في الآية الأولى اسم إن (هذا) اسم إشارة والأصل فيه أن يستعمل في ما هو مشاهد ومحسوس، واستعمال في غيرها من باب المجاز، وكذا هنا فالقصص غير محسوس ولا مشاهد، وجيء بالإشارة هنا للتعظيم، وهو للتقريب بقصد استحضار عظمة المشار إليه أمام القلوب والعيون⁽³⁴⁾. والمشار إليه في الآية الأولى (هذا) هو القرآن الكريم على قول الجمهور أو ما تقدم من أخبار عيسى⁽³⁵⁾ حاضر بقوة مسند إليه في التركيب في جملة (إن) اسماً لها، وفي ضمير الفصل وفي المسند الخبر (القصص)، ثم إبتاع المسند بالنعت المحلى بأل (الحق).

ويلاحظ أن ضمير الفصل وقع بين المسند والمسند إليه فرفع احتمال أن يكون ما بعده ليس خبراً وعلى هذا فيكون العنصر اللغوي الرئيس لإحداث التداخل بين المسند والمسند إليه، فهذا هو القصص الحق، والقصص الحق هو هذا، لكن على وجه الاختصاص، فالقصص الحق الكامل تفرد به المشار إليه، وهذا المعنى حاضر في خبر الآية الثانية (الغني الحميد)، فهو معرفة محلى بأل التي تدل في وجه من وجوها على قصر جنس المعنى الذي تفيده بالخبر على المخبر عنه⁽³⁶⁾ وقد عزز ضمير الفصل هذا الوجه هنا عن طريق تقييد معنى القصص الحق الكامل بالمشار إليه، وتقييد معنى الغني والحمد بالله ﷻ دون غيره.

النمط الرابع: (إن) + اسمها + ضمير الفصل + الخبر أفعال التفضيل

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [القلم: 7]

يلاحظ أن ضمير الفصل وقع بين اسم (إن) وخبرها (أعلم)، وهو نكرة

34- معاني النحو 84/1.

35- ينظر البحر المحيط: 505/2.

36- ينظر دلائل الإعجاز

والحالة القياسية أن يكون الخبر أو ما أصله كذلك معرفة محلى بأل، أو ما يقاربها في التعريف، وهو أفعال التفضيل المجرد من أل والإضافة وبعده (من) قال الرضي: « ولم يثبت إلا بين معرفتين ثانيهما ذات لام، أو بين معرفة ونكرة هي أفعال التفضيل »⁽³⁷⁾، وعلل النحاة لجواز ذلك؛ أن أفعال التفضيل المصحوبة بـ(من) كالمعرف بأل « ووجه المشابهة له كون مخصصه حرفاً يقتضيه أفعال التفضيل معنى، أعني (من)، فهي ملتبسة به ومتحدة معه، كما أن مخصص ذي اللام، ومن حرف متحد معه، أي اللام، ومن ثمة جاز: ما يحسن بالرجل خير منك أن يفعل كذا »⁽³⁸⁾.

و(من) هنا محذوفة « وقد جاء الحذف والإثبات في ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعْرُ نَفَرًا﴾ [الكهف: 34] »⁽³⁹⁾، وعلى هذا الوجه أي جعل الضمير فصلاً يكون خبر (إن) مفرداً، ويمكن أن يكون جملة إذا أعربنا (هو أعلم) جملة اسمية في محل رفع خبر (إن).

ويمكن الإشارة إلى أن ضمير الفصل (هو) قد اتصل بركني الجملة اتصالاً دلاليًا وتركيبياً فـ(هو) حاضر في اسم إن (ربك)، وهو حاضر في خبرها (أعلم) وهو مائل في فاعل (أعلم)، وفي المضاف إليه (سبيله)، وهو من متممات الخبر، وهذا الاتصال يرسخ دور ضمير الفصل في توكيد المبتدأ والخبر معاً.

إن وجود ضمير الفصل في مثل هذا التركيب وجود جوازي لاستقامة المعنى من غير الفصل كأن يقال: (إن ربك أعلم بمن ضل...)، ولكن ضمير الفصل يسهم هنا في زيادة تقوية وثبت وتحقيق النسبة في الجملة كلها.

النمط الخامس (إن) + اسمها + ضمير الفصل + خبرها فعل مضارع

﴿إِنَّهُ هُوَ بَدِيٌّ وَبَعِيدٌ﴾ [البروج: 13] ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَقْضِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [السجدة: 25]

37- ينظر شرح الرضي على الكافية 2/459.

38- نفسه 2/458.

39- شذا العرف: 129.

هذا النمط في الحقيقة موضع خلاف، فمن النُحاة من يرى أن ضمير الفصل لا يقع قبل المضارع « وأجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم، وامتناع دخول اللام عليه، فشابه الاسم المعرفة »⁽⁴⁰⁾، وعلى هذا فلا يكون هذا النمط نصاً في الفصل لاحتمال أن يكون خبر (إن) جملة اسمية.

النمط السادس كان + اسمها + ضمير الفصل + خبرها معرف بآل أو كالمعرفة

﴿ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: 117]
 ﴿ نَسْتَجِدُّوكَ بِأَيْمَانِكُمْ دَخَلًا بَيْنَكُمْ أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ ﴾ [النحل: 92]

يلاحظ أن اسم (كان) في الآية الأولى ضمير متصل دالٌّ على المخاطبه فناسب أن يأتي ضمير الفصل (أنت) دالاً على المخاطب أيضاً، و(الرقيب) خبر (كان)، وأفاد الفصل توكيد القصر على سبيل الحقيقة⁽⁴¹⁾.

وتظالنا (لما) في الآية الأولى فهي ظرف الحدث وزمانه، وأما الحدث فهو وفاة عيسى عليه السلام وجملة (توفيتني) تشرح الظرف وتخصّصه فهي مضاف إليه. و(لما) هذه تقتضي جواباً وجوابها ﴿ كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾.

والجملة التي ورد فيها ضمير الفصل سبقت بجمل عديدة، مثل اسم الجلالة فيها جميعاً؛ يتضح في قوله تعالى قبل الآية المذكورة: ﴿ إِنْ كُنْتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ تَعَلَّمَ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ ﴿ مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ آعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتُ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ ﴾ [المائدة: 116-117] جاء فاعلاً في (علمته، وتعلم) وعبر الضمير (نفسك)، واسم إن في (إنك) وخبرها (علام الغيوب) وفاعلاً في (أمرتني)، ومفعولاً به (الله) وبدلاً (ربي)، ومعطوفاً (وربكم)، وفاعلاً لـ (توفيتني)، ثم اسماً لكان (كنت)، وضمير فصل (أنت) وخبراً لكان (الرقيب) ومعطوفاً (وأنت).

40- شرح الرضي 2/459.

41- ينظر معاني النحو 1/52.

ولا تخفي دلالة التوكيد الذي أحدثه ضمير الفصل، ودلالة الاختصاص والتفرد المؤدى بالتعريف بأل في نسبة المسند، وهو هنا الخبر (الرقيب) إلى المسند إليه وهو اسم كان.

النمط السابع: المبتدأ معرفة + ضمير الفصل + الخبر جملة فعلية

فعلها مضارع

﴿وَمَكَرُوا لِيَكْهُبُوا رَبِّي﴾ [فاطر: 10]، سبقت الإشارة إلى أن ضمير الفصل قبل المضارع ليس نصاً في الفصل، وأجازه المازني، وجوز بعضهم وقوعه قبل الماضي، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَأَنْتَ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: 43] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ﴾ [التوبة: 114].

النمط الثامن: فعل ينصب مفعولين أصلهما المبتدأ والخبر + فاعل +

مفعول به أول + ضمير الفصل + مفعول ثان

﴿وَمَا تَقْدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ نَجْرًا﴾ [المزمل: 20]

وقع ضمير الفصل (هو) هنا بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو ضمير النصب في (تجدوه) مفعول أول، و(خيراً) مفعول ثان، ويلاحظ أن الجملة المصحوبة بضمير الفصل جواباً لـ(ما)، وفي طريقة العرض إغراء لطيف لإنجاز الموجّه إليه في الآية، فهي تبين أن ما يقدم ليس للآخرين وإنما هو لصاحبه، وهناك فرق في التأثير بين أن تقول قدم لفلان العطاء، أو قدم لنفسك، ذلك كالفرق في التأثير بين اعط وخذ، ولاشك أن الهدف واحد وهو العطاء، إلا أن الإشعار بأن الإعطاء أخذ ألطف وأكثر تأثيراً، ويلاحظ أن التركيز في الآية يظهر جزاء التقديم، وهو الثواب المائل في ضمير الفصل (هو)، والمائل في الجار والمجرور (من خير) وفي المفعول الأول ضمير النصب (تجدوه)، وفي المفعول الثاني (خيراً)، وفي الاسم المعطوف (وأعظم)، وهذا يؤكد المهمة الرئيسة التي يحدثها ضمير الفصل في ارتباط وتوكيد المسند بالمسند إليه أو ما كان أصله مسنداً ومسنداً إليه.

ومن هذا أيضاً قوله تعالى: ﴿وَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [سبأ: 6]، ومن هنا النمط أيضاً إلا أن المفعول به الأول محنوف للاختصار دل عليه السياق قبله قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزَنَ الَّذِينَ يَسْعَوْنَ يَمَاءَ أَنفُسِهِمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ، هُوَ خَيْرٌ لَّهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَّهُمْ﴾ [آل عمران: 180].

ومن هذه الأنماط يتضح تنوع التراكيب التي تصحب ضمير الفصل إلا أن بعضها لا يكون فيها الفصل نصاً، ومنها تبين أن دلالة الفصل لا تقتصر على أنه يفصل بين الخبر والنعت بل لوحظ أنه يسهم في زيادة تقوية وثبت وتحقق النسبة في الجملة كلها.

ثانياً: ضمير الشأن

يقصد بضمير الشأن أو القصة هو ذلك الضمير الذي يتقدم على الجملة الاسمية أو الفعلية لتكون مفسرة له، ويسميه الكوفيون ضمير المجهول؛ لأنه لم يتقدمه ما يعود عليه، ويؤتى به في مواضع الترخيم⁽⁴²⁾. يقول ابن يعيش: «اعلم أنهم إذا أرادوا ذكر جملة من الجمل الاسمية أو الفعلية فقد يقدمون قبلها ضميراً يكون كناية عن تلك الجملة، وتكون الجملة خبراً عن ذلك الضمير، وتفسيراً له»⁽⁴³⁾.

ويلزم هذا الضمير الإفراد والغيبة؛ لأن المراد منه الشأن والقصة، ويكون بصيغة المذكر، وهو الأغلب ويأتي بصيغة المؤنث، وهو المختار إذا كان في الجملة مؤنث غير فضلة، نحو: هي هند مليحة)، لقصد المطابقة لا لرجوعه إليه؛ لأن ضمير الشأن والقصة متحد مع مضمون الجملة التي بعده، ولهذا لا يحتاج فيها إلى عائد إلى المبتدأ⁽⁴⁴⁾.

وهو كالجواب عن سؤال مقدر بقصد الإبهام، ثم التفسير تعظيماً لأمر المسئول عنه وتخيماً لشأنه تقول: (هو الأمير مقبل) بعد سؤال مقدر ما الشأن

42- ينظر الخصائص 397/2، وجمع الهوامع 1/166.

43- شرح المفصل لابن يعيش 3/114.

44- الكليات: 570.

والقصة؟ كأن استبهاماً حاصل، فيقال: (هو الأمير مقبل). أي: الشأن هذا. ولا يقال فيما لا تفخيم فيه، فلا يقال مثلاً: (هو الذباب يطير)⁽⁴⁵⁾.

ويلاحظ أن جملة (هو الأمير مقبل) هو ضمير الشأن لا يعود على ظاهر قبله، وهو مبتدأ والجملة الاسمية بعده مفسرة له بقصد التفخيم والتعظيم والجملة لا تحتاج لرباط؛ لأنها عين المبتدأ في المعنى.

ويأتي ضمير الشأن منفصلاً ومتصلاً وبارزاً ومستترأ، ويكون مفسراً بجملة اسمية أو جملة فعلية، ويمكن توضيح وجمع جل تراكيبه في الأنماط الآتية:

النمط الأول ضمير الشأن منفصل مبتدأ + جملة اسمية خبره

ومن شواهد هذا النمط، قوله تعالى: ﴿بَلْ هُوَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [سبأ: 27] (هو) ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ ضمير الشأن تفسره الجملة الاسمية بعده ﴿اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. ومن هذا النمط قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] إذا قدر (هو) ضمير شأن، فهو مبتدأ و(الله أحد) جملة خبره، وهي عينه في المعنى لأنها مفسرة له، والمفسر عين المفسر أي: الشأن الله أحد. ولا يكون ضمير الشأن لحاضر، وإنما يكون ضمير غيبة مفسراً بجملة بعده خبرية مصرحٌ بجزأها، فإن كان بلفظ التذكير، سمي ضمير الشأن، وإن كان بلفظ التأنيث سمي ضمير القصة⁽⁴⁶⁾.

ويلاحظ أن الجملة مع ضمير الشأن اكتسبت تفخيماً وتعظيماً به؛ لأنه ذكر ضميراً مبهماً لا يعود على ظاهر، ثم فسره بجملة واقعة موقع المفرد وهو الأمر؛ لذلك لا تحتاج إلى رباط، ومن النحاة من ذكر غرضاً آخر لضمير الشأن وهو التوكيد، وعلى هذا الرأي حملت معنى آخر فضلاً عن التفخيم⁽⁴⁷⁾.

45- ينظر شرح الرضي على الكافية/2/465.

46- ينظر الكليات: 570.

47- ينظر معاني النحو/1/56.

النمط الثاني: (إذا) الظرفية + ضمير الشان (منفصل) + مبتدأ + جملة فعلية خبره

ومن شواهد هذا النمط قول الشاعر:

إذا هو لم يخفني في ابن عمي وإن لم ألقه الرجل الظلوم⁽⁴⁸⁾
 (إذا) ظرفية زمانية، و (هو) ضمير الشان والحديث مبتدأ، ولا يجوز هنا أن يكون فاعلاً بفعل مضمر، وقد علل ابن جني لعدم جواز ذلك قائلاً: «لأن ذلك المضمّر [أي الفعل] لا دليل ولا تفسير له، وما كانت هنا سبيله لم يجز إضماره»⁽⁴⁹⁾ وجملة (لم يخفني) خبره.

ومن شواهد هذا النمط إلا أن (إذا) ظرفية مكانية فجائية قوله ﷺ في الحديث الذي رواه جابر «قال: كان رسول الله ﷺ في سفر فهبت ريح شديدة فقال: هذه لموت منافق فلما قدمنا المدينة إذا هو قد مات عظيم من عظماء المنافقين»⁽⁵⁰⁾ «قوله: (إذا هو) للمفاجأة كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ﴾ [الروم: 25]، وهي ظرف مكان عند المحققين، و(هو) ههنا ضمير الشان؛ إذ لم يتقدم قبله ظاهر يرجع إليه...، و(هو) مبتدأ وما بعده الخبر»⁽⁵¹⁾

النمط الثالث: (إن) + ضمير الشان متصل اسمها + جملة اسمية خبرها

ومن شواهد قوله تعالى: ﴿يَمْوَسِيٰٓ اِنَّهٗ اَنَا اللّٰهُ الْغَرِيْبُ الْحَكِيْمُ﴾ [النمل: 9].

(يا) حرف نداء، وموسى: منادى مفرد علم، و(إنه) حرف توكيد واسمها

48- قائل هذا البيت: ضيغم الأسدي ورد في الخصائص 104/1، ولسان العرب مادة ظلم، وتاج العروس فصل الظاء.

49- الخصائص 104/1.

50- مسند أحمد بن حنبل 315/3.

51- إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي باب الجيم 46/1. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، اسم المؤلف: الشيخ الإمام محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي، دار النشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 1420 هـ - 1999 م، الطبعة: الأولى، تحقيق: وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هندواي

ضمير الشأن، وهو أنسب؛ لأن مقام السياق تفخيم، فهو مسبوق بالتعظيم والتنزيه قبله (52) في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهَا نُورِيَ أَنَّ نُورِيكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا وَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿٨﴾ يَوْمَئِذٍ إِنَّهُ أَنا اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النمل: 8-9]، ويشرح الجرجاني أهمية مجيء ضمير الشأن في الجملة ووظيفته بقوله: «ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام. ومن هاهنا قالوا إن الشيء إذا أضمر ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدمه إضمار» (53)، ويبين في موضع آخر أن ضمير الشأن أضاف فخامة وشرفاً وروعةً لا نجدُ منها شيئاً في الجملة التي تخلو منها (54).

ويلاحظ هنا أن الفكرة في الآية وقع فيها التركيز على استغراق الله ﷻ للعزة والحكمة، وقد تظافرت مجموعة من العناصر اللغوية على ترسيخ ذلك، فد(إن) لها دور معروف في التقوية والتثيت، كما يعد ضمير الشأن ملفتاً لانتباه السامع إلى أمر عظيم يريد الله أن يلقيه، وهذا التبيه مؤكِّدٌ للفكرة ومفخماً لها، يقول الرضي: «والقصد بهذا الإبهام ثم التفسير تعظيم الأمر وتفخيم الشأن» (55)، ويقول السيوطي نقلاً عن أبي حيان: «وهو ضمير غائب يأتي صدر الجملة دالاً على قصد المتكلم استعظام السامع حديثه» (56)، ويأتي ضمير الفصل بعده ليؤكد الفكرة المسوقة لأجلها الآية، وقد صرح الجرجاني بوظيفة ضمير الفصل في معرض حديثه عن تغير البنى التركيبية نتيجة لتغير الأغراض المختلفة للكلام، يقول من خلال تفريقه بين (زيد منطلق)، و(زيد المنطلق): «وتمام التحقيق أن هذا كلام يكون معك إذا كنت قد بلغت أنه كان من إنسان انطلاقاً من موضع كذا، في وقت كذا، لغرض كذا، فجوزت أن يكون ذلك كان من زيد. فإذا قيل لك: (زيد المنطلق)؛ صار الذي كان معلوماً على جهة الجواز معلوماً على جهة الوجوب، ثم إنهم إذا أرادوا تأكيد هذا الوجوب أدخلوا

52- ينظر معاني النحو/1/58.

53- دلائل الإعجاز: 132.

54- نفسه: 317.

55- شرح الرضي على الكافية/2/465.

56- همع الهوامع/1/272.

الضمير المسمى فصلاً بين الجزأين، فقالوا: (زيدٌ هو المنطلق) (57)، ويأتي المسند معرّفاً بأل ليخصص الفكرة بنسبتها للمسند إليه على سبيل الحقيقة والكمال.

ويلاحظ أن هناك فرقاً في الآية بين ضمير الشأن المتصل والضمير (أنا)، فالأول مبهم لا يحيل إلى متقدم، بل يحيل إلى متأخر وهو الجملة بعده، والثاني معلوم من السياق السابق، وهو أي: (أنا) مبتدأ، و(الله) خبر، والجملة خبر (إن)، و﴿الْمَرْيُومُ الْحَكِيمُ﴾ صفتان، ولا يخفي أن التركيز في هذه الجملة موجه إلى هدف واحد وهي الذات العلية الماثلة في ضمير الشأن المتصل وفي ضمير المتكلم وفي خبره وفي النعت بعده.

النمط الرابع: (إن) اسمها ضمير الشأن متصل + جملة فعلية خبرها

ومن شواهد هذا النمط قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ﴾ [الحج: 46].

يلاحظ أن ضمير الشأن اسم (إن) جاء بلفظ المفردة المؤنثة بتأويل القصة؛ لأن في القصة لفظ المؤنثة وجملة ﴿لَا تَعْمَى﴾ خبر لـ(إن)، ويذكر الجرجاني خصيصة لـ(إن) مع ضمير الشأن تزيد العبارة حسناً ولطفاً، يقول: «ومن خصائصها أن ترى لضمير الأمر والشأن معها من الحسن واللفظ ما لا تراه إذا هي لم تدخل عليه، بل تراه لا يصلح حيث صلح إلا بها» (58) ثم دلل على ذلك بقوله تعالى:

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْرِ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ﴾ [يوسف: 90]، وذكر الزركشي أن تحسين ضمير الشأن مع (إن) مرتبط بتفسيره بالجملة الشرطية، وأما حسنه بدونها في قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: 1] فلفوات الشرط (59).

وتخفف (إن) المشددة ويقل إعمالها والأكثر أن تهمل، ويجب دخول

57- دلائل الإعجاز: 178.

58- دلائل الإعجاز: 317.

59- ينظر البرهان في علوم القرآن 407/2.

اللام على خبرها فرقاً بينها وبين (إن) النافية، وإذا وليها فعل تكون مهملة حتماً، ويكون اسمها ضمير الشأن، ويكون هذا الفعل من النواسخ (كان وأخواتها أو ظن وأخواتها)⁽⁶⁰⁾، ومن الأول قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِنْ كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ [الإسراء: 108]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَتَقِينَ﴾ [الأعراف: 102]، ﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَطَّنُكَ لَئِنَ الْكَذِبِينَ﴾ [الشعراء: 186].

النمط الخامس: (إن) + ضمير الشأن (محذوف) + خبرها جملة اسمية

ومن شواهد قول الشاعر:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَ فِيهَا جَادِرًا وَظَبَاءً⁽⁶¹⁾

(إن) حرف توكيد ونصب، واسمها ضمير الشأن محذوف، و(من) اسم شرط مبتدأ، وخبره جملة الشرط وجوابه أو إحداهما، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع خبر (إن)، ولا يجوز أن تجعل اسم الشرط اسماً لـ(إن)، لكونه مما يجب له التصدير⁽⁶²⁾، يقول الرضي: «وذلك لأن أداة الشرط لا تعمل فيه العوامل اللفظية المتقدمة، وأما في غير الشعر ففيه خلاف، والأصح جوازه قليلاً، لكن بشرط ألا يلي الأحرار فعل صريح، لكرهية دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح، فلا تقول: (إِنَّ قَامَ زَيْدٌ) بمعنى إنه قام زيد، وحكى الخليل عن بعض العرب: (إِنَّ بَكَ زَيْدٌ مَأْخُودٌ)، أي: إنه... وإنما جاز حذف ضمير الشأن من غير ضعف، لبقاء تفسيره، وهو الجملة فهو كالزائد، وجاء في الخبر: (إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ: الْمَصُورُونَ)، وعند الكسائي: (من) فيه زائدة، وعند ابن كيسان الحروف في مثله، غير عاملة لفظاً، كالمكفوفة»⁽⁶³⁾.

60- ينظر أوضح المسالك/1/366.

61- ينظر معني اللبيب/1/767.

62- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل/1/346.

63- شرح الرضي على الكافية/4/376.

النمط السادس: (أن) مشددة + ضمير الشأن متصل اسمها + خبرها

جملة شرطية

قال تعالى: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِأَنَّهُمْ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [المائدة: 32]

يلاحظ أن (أن) وما في حيزها في تأويل مصدر مفعول به لـ (كتبنا)، والهاء اسم (أن)، وهي ضمير الشأن، و(من) اسم شرط جازم مبتدأ، و(قتل) في محل جزم، والجملة المقترنة بالفاء جواب الشرط، والفعل وجوابه خبر (من)، والجملة الشرطية خبر (أن).

النمط السابع: (أن) مخففة + ضمير الشأن (محذوف) + جملة فعلية

خبرها

﴿لِيَعْلَمَ أَنَّ قَدْ أَتْلَفُوا رَسَلَتْنَا رَيْبَهُمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾ [الجن: 28].

يلاحظ أن (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن المحذوف، و(قد) حرف تحقيق، وجملة ﴿أَتْلَفُوا رَسَلَتْنَا﴾ خبر (أن)، وقد خففت هنا (أن) لأنها دخلت على فعل متصرف غير دعاء، وهي من الحالات التي تخفف فيها (أن)، ويكون اسمها ضمير الشأن⁽⁶⁴⁾ وهنا لم يظهر ضمير الشأن، ولو ظهر لشددت، ولولا وجود (قد) هنا لم يحسن دخولها على الفعل إلا مع (ما) أو (الهاء)، يقول ابن منظور نقلاً عن الليث: «إذا وقعت إن على الأسماء والصفات فهي مشددة، وإذا وقعت على فعل أو حرف لا يتمكن في صفة أو تصريح فخففتها تقول: بلغني أن قد كان كذا وكذا تخفف من أجل كان؛ لأنها فعل ولولا (قد) لم تحسن على حال من الفعل حتى تعتمد على (ما) أو على الهاء كقولك: (إنما كان زيد غائباً) و(بلغني أنه كان أخو بكر غيباً)، قال: و(كذلك بلغني أنه كان كذا وكذا) تشددها إذا اعتمدت ومن ذلك قولك: (إن رب رجل)، فتخفف فإذا اعتمدت قلت: (إنه رب).

64- ينظر شرح قطر الندى: 153.

رجل) شدّدت، وهي مع الصفات مشدّدة (إنّ لك، وإنّ فيها، وإنّ بك) وأشباهها» (65).

وقد ذكر النحاة تفصيلاً ل(أنّ) المخففة إذا وقع خيرها جملة فعلية، فلا يخلو: إما أن يكون الفعل متصرفاً، أو غير متصرف، فإن كان غير متصرف لم يؤت بفاصل، نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: 39]، وإن كان متصرفاً، فلا يخلو: إما أن يكون دعاء، أو لا، فإن كان دعاء لم يفصل، كقوله تعالى: ﴿وَالْغُومَةُ أَنَّ عَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصّٰدِقِيْنَ﴾ [النور: 9] في قراءة من قرأ (غضب) بصيغة الماضي، وإن لم يكن دعاء فقال قوم: يجب أن يفصل بينهما إلا قليلاً، وقالت فرقة منهم المصنف [أي ابن مالك]: يجوز الفصل وتركه، والأحسن الفصل، والفاصل أحد أربعة أشياء (66):

الأول: (قد) كقوله تعالى: ﴿وَقَلَّمَ أَنْ قَدْ صَدَقْتَنَا﴾ [المائدة: 113].

الثاني: حرف التنفيس، وهو السين أو سوف، فمثال السين قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَكُونُ بِنِكَاحِ رَجُلٍ﴾ [المزمل: 20]، ومثال (سوف) اعلم فعل المرء ينفعه أن سوف يأتي كل ما قدرا.

الثالث: النفي، كقوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ الْآبْرَاجَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا وَلَا يَمْلِكُ لَهُمْ ضَرًّا وَلَا نَفْعًا﴾ [طه: 89]، وقوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ نَجْمَعَّ عِظَامَهُ﴾ [القيامة: 3].

الرابع: (لو) وقلّ من ذكر كونها فاصلة من النحويين ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنبِئُوا سِقَمُوا عَلَى الظَّرِيقَةِ لِأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً غَدَقًا﴾ [الجن: 16].

و(كان) أيضاً «قد تخفف قال الله جل ذكره ﴿كَأَن لَّوْ يَدْعُنَا إِلَى ضَرِّ مَسَّهُ﴾ [يونس: 12] إلا أنها إذا ثقلت في مثل هذا الموضع قرنت بها الهاء فقليل: (كأنه لم يدعنا).

وقالت الخنساء في التخفيف:

65- لسان العرب 28/13.

66- ينظر أوضح المسالك 366/1.

كَأَن لَمْ يَكُونُوا حِمَىً يَتَّقَى إِذَا النَّاسُ إِذْ ذَاكَ مِنْ عَزَبَازٍ
أَرَادَتْ: كَأَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا» (67).

يلاحظ أنها عندما خففت ودخلت على الفعل فصلت ب(لم)، وقد يكون
الفاصل (قد)، نحو: (لما تزل برحالتنا وكأن قد) أي وكأن قد زالت، وفي كل يكون
اسمها ضمير الشأن محذوفاً⁽⁶⁸⁾.

النمط الثامن: (كان) اسمها ضمير الشأن (محذوف)، خبرها جملة

ذكر النحاة هذا النمط في سياق حديثهم عن إضمار اسم (كان) يقول ابن
جنبي: «وقد يضم في اسمها وهو ضمير الشأن والحديث فتقع الجمل بعدها
أخباراً عنها تقول: (كان زيد قائم) أي: كان الشأن والحديث زيد قائم، قال الشاعر:
إذا مت كان الناس نصفان شامت وأخر مثن بالذي كنت أصنع⁽⁶⁹⁾
أي: كان الشأن والحديث الناس نصفان»⁽⁷⁰⁾

يلاحظ أن السياق فيه تعظيم وتفخيم وضمير الشأن تأتي بعده جملة عظيمة
الشأن، فانقسام الناس قسمان في وفاة شخص شامت ومثن أمر جليل فيه تصريح
بجلال المتوفى.

النمط التاسع: (كاد) ضمير الشأن (مستتر) اسمها + جملة فعلية في موضع الخبر

(كاد) من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ
اسماً لها ويكون خبراً لها في موضع نصب وهي من أفعال المقاربة، أي أنها تفيد
مقاربة في حصول الفعل ووقوعه أي قارب الحصول ولم يحصل، يقول ابن يعيش:

67- الصاحبي في فقه اللغة 1/39.

68- ينظر شرح ابن عقيل 1/391.

69- البيت للعجيز عبد الله بن عبيدة السلولي، وهو أموي مقل، كتاب سيويه 1/71.

70- اللمع: 38.

« فإذا قلت كاد زيد يفعل، فالمراد قرب وقوعه في الحال، إلا أنه لم يقع بعد؛ لأنك لا تقوله إلا لمن هو على حد الفعل، كالداخل فيه، لا زمان بينه وبين دخوله فيه»⁽⁷¹⁾.

ومن شواهد هذا النمط قوله تعالى: ﴿مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبَ قُرَيْشٍ مِّنْهُمْ﴾ [التوبة: 117].

يلاحظ في هذه القراءة أنه « يتعين أن يكون في (كاد) ضمير الشأن، و(قلوب) فاعل لـ(يزيغ) لامتناع أن يكون (قلوب) اسم (كاد) و(يزيغ) في موضع الخبر؛ لأن النية به التأخير، ولا يجوز: (من بعد ما كاد قلوب يزيغ) بالياء. وعلى كون اسم (كاد) ضمير الشأن، فإن جملة (يزيغ) هي الخبر»⁽⁷²⁾.

ويرد إشكال هنا؛ إذ أن المرفوع بـ(يزيغ) ليس ضميراً يعود على اسم (كاد)، ولا هو سبب له، وهذا لا يجوز عند النحاة والمخرج من هذا « هو رأي الرضي بجواز مجيء اسم (كاد) ضمير الشأن، ولا ضمير أن تخلو جملة الخبر من ضمير يعود على الاسم عندما يكون ضمير الشأن. وثمة أمر آخر وهو أن اعتبار اسم كاد ضمير الشأن أفخم للمعنى وأبلغ في تصوير حالة الفريق الذي تحدث عنه الآية»⁽⁷³⁾، يقول ابن عاشور: « وإنما جعل اسمها هذا ضمير الشأن لتحويل شأنهم حين أشرفوا الزيغ»⁽⁷⁴⁾.

ويمكن أن نخلص من خلال دراسة الشواهد في الأنماط السابقة إلى الوصول إلى نتائج نستخلص منها أهمية وأثر ضميري الفصل والشأن في أداء المعنى في الجملة العربية، كما يمكن من خلالها معرفة الفروق بين ضمير الشأن وضمير الغائب وضمير الفصل. ويمكن جمعها في الآتي:

- ضمير الشأن أو القصة لا يحتاج إلى ظاهر يعود عليه بخلاف ضمير الغائب.

71- شرح المفصل 119/7.

72- مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية المجلد 26/233، العدد الثالث * الرابع 2010م.

73- نفسه المجلد 26/234، العدد الثالث والرابع 2010م.

74- التحرير والتنوير 50/11.

- ضمير الفصل لا محل له من الإعراب بخلاف ضمير الشأن والغائب.
- ضمير الفصل يأتي للفصل بين الخبر والنعت غالباً، وتكون صيغته مناسبة للمخبر عنه سواء كان غائباً، أو متكلماً، أو مخاطباً، في الإفراد والتثنية والجمع، أما ضمير الشأن فهو مبهم يعود إلى ما في الذهن من قصة أو شأن ويفسر بالجملة بعده، ولذلك لم يأت إلا بصيغة الغائب المفرد أو المفردة، وأما ضمير الغائب ففي الغالب يكون راجعاً على مظهر له ذكر سابق.
- ضمير الفصل عنصر لغوي مهم لتقوية الربط بين المسند والمسند إليه، ولتأكيد النسبة في الجملة، أما ضمير الشأن فهو المسند إليه المفحّم، وهو عين المسند في المعنى.
- ضمير الشأن لا يؤكد ولا يبذل منه؛ لأن المقصود منه الإبهام، أما التوكيد والبذل فهو إيضاح، بخلاف ضمير الغائب.
- ضمير الشأن لا يفسر إلا بجملة بعده لا يجوز حذفها ولا تقديمها، وضمير الغائب تكون دلالاته للتكنية على عائدته، وفي الغالب يكون العائد قبله، ويجوز حذف العائد إذا دل عليه دليل، وقد يقم خبره إذا وقع مبتدأ، وضمير الفصل يقع بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر.
- ضمير الشأن لا يستعمل إلا في أمر يراد به التعظيم، بخلاف سائر الضمائر.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. أسرار العريصة، للإمام أبي البركات الأنباري، تحقيق: فخر صالح قدارة دار النشر: دار الجيل، بيروت، 1415هـ - 1995م، ط1.
2. إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، اسم المؤلف: الشيخ الامام محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي، دار النشر: مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، 1420هـ - 1999م، ط1، تحقيق: حقه وخرج أحاديثه وعلق عليه د. عبد الحميد هندلوي.
3. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين المؤلف: أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري الناشر: دار الفكر، دمشق.
4. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، اسم المؤلف: جمال الدين ابن هشام الأنصاري تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار النشر: دار الجيل، بيروت، 1399هـ - 1979م، الطبعة: الخامسة،
5. الإيضاح في علوم البلاغة المعاني والبيان والبديع لجلال الدين أبي عبد الله محمد ابن قاضي القضاة سعد الدين أبي محمد عبد الرحمن القزويني، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، دط، دت.
6. البرهان في علوم القرآن للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، مكتبة دار التراث، القاهرة، دط: 1404هـ - 1984م.
7. التطور النحوي للغة العريصة لبرجستر سر لأخرجه وصححه وعلق علي الدكتور رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة، ط: 2، 1414هـ - 1994م.
8. تفسير البحر المحيط لمحمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود - الشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوقي - د. أحمد النجولي الجمل، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط: 1، 1422هـ - 2001م.

9. تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، دط، 1984م.
10. الخصائص صنعة أبي الفتح عثمان ابن جني، حققه: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، ط: لا تا لا.
11. دلائل الإعجاز للشيخ الإمام أبي بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، قرأه وعلق عليه أبو فهر محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط: 5، 2004م.
12. شذا العرف في فن الصرف لأحمد بن محمد الحملوي، دار الكيان للطباعة والنشر، دط، ودت.
13. شرح الرضي على الكافية: تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس بنغازي ط2، 1996م.
14. شرح شنور الذهب في معرفة كلام العرب، لعبد الله جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: حنا الفاخوري دار الجيل بيروت ط 1، 1988م.
15. شرح ابن عقيل لبهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي، المصري الهملاني، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث القاهرة، ط20، ت 980 م.
16. شرح قطر الندى وبل الصدى، لأبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد دار النشر: القاهرة ط11، 1383،
17. شرح المفصل للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت643هـ) إدارة الطباعة المنيرية، دط، دت.
18. الصاحب في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس، المكتبة السلفية، القاهرة، دط، 1328هـ-1910م.
19. كتاب سيبويه لأبي البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ن: دار الخانجي القاهرة، ط: 3 ت 1988م.
20. كتاب العين لخليل بن أحمد الفراهيدي، دار النشر: دار ومكتبة الهلال، تحقيق: مهدي المخزومي، و إبراهيم السامرائي.

21. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، اسم المؤلف: أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ن: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
22. كشف اصطلاحات العلوم والفنون للتهانوي تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، 1996م.
23. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، لأبي البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفومي، تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ن: مؤسسة الرسالة، بيروت، 1998م.
24. لسان العرب لمحمد بن مكرم بن منظور الأفرقي المصري (ت711هـ)، ن: دار صادر، بيروت، ط: 1.
25. مجلة جامعة دمشق للآداب والعلوم الإنسانية المجلد، العدد الثالث والرابع 2010م.
26. مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن حنبل أبو عبدالله الشيباني، دار النشر: مؤسسة قرطبة، مصر
27. معاني النحو للدكتور فاضل صالح السامرائي دار الفكر، ط: 4 1430هـ - 2009م.
28. مغني اللبيب عن كتب الأعراب، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: د. مازن المبارك - محمد علي حمد الله. دار الفكر، دمشق، ط: 6 1985م.
29. النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف بمصر ط3.
30. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت911هـ)، تحقيق الدكتور عبد الحميد هندلوي؛ المكتبة التوفيقية، دون ط، ت.

